



وحدة وأمن واستقرار اليمن مطلبٌ

وطني وإقليمي ودولي

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
النائب الأول لرئيس المؤتمر - الأمين العام

عدد مكرس بمناسبة العيد
الوطني الـ (23)

الأربعاء: 22 / 5 / 2013م
الموافق: 12 / رجب / 1434هـ
العدد: (1662)

4 الميثاق

برئاسة الدكتور الإرياني..

اللجنة العامة تقف أمام تجاوزات المشترك ومحاولة إرباك التسوية السياسية والحوار

مناقشة تجاوزات بعض
فرق العمل ومخالفة النظام
الداخلي لمؤتمر الحوار
الاستماع الى تقارير
عن قضايا الحوار
والرؤى التي سيقدمها
المؤتمر



كما وقف الاجتماع أمام الممارسات التي يقوم بها شركاء العملية السياسية في المشترك ومحاولتهم إرباك التسوية السياسية وروح الوفاق وأجواء الحوار الذي شكل محطة تفأول كبيرة لدى أبناء الشعب اليمني الذي يعول على مؤتمر الحوار تحقيق الأهداف المرجوة وتجاوز الأزمات التي تمر بها اليمن والوصول إلى رؤية جديدة للمستقبل.

وكلفت اللجنة العامة لجاناً من أعضائها بإعداد الدراسات للعديد من الموضوعات بصيغتها النهائية. كما وقفت اللجنة أمام العديد من الموضوعات المتعلقة بالشأن التنظيمي واتخذت إزاءها القرارات اللازمة.

هذا وقد صدر في ختام الاجتماع بيان الميثاق تنشر نصه:

عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً لها مساء الخميس برئاسة الدكتور عبدالكريم الإرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام خصص لمناقشة المستجدات السياسية على الساحة الوطنية وفي مقدمتها ما يتصل بقضايا مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

واستمعت اللجنة إلى تقارير عن القضايا المختلفة في مؤتمر الحوار الوطني والمشاريع والرؤى والأوراق الخاصة بالموضوعات المختلفة التي ستقدم الأسبوع الجاري في بعض فرق العمل، وكذا رؤى المؤتمر الشعبي العام بشأن تلك القضايا.

كما ناقشت اللجنة التجاوزات التي تحدثت من قبل بعض فرق العمل في مهامها بالمخالفة لما حدده النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني.

«الميثاق» تنشر نص البيان الصادر عن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي:

اعتراضكم على مشروع رئيس الجمهورية المشار إليه يعني مخالفتكم للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ونسفاً واضحاً للتسوية السياسية وهدماً لعملية التوافق، وإن مجلس النواب لا يملك إلا أن يقر المشروع المحال إليه من رئيس الجمهورية دونما نقاش أو تعديل وفقاً للحق المخول له بالألية، لكنكم في المشترك تعتبرون رئيس الجمهورية حكماً ومرجعاً عندما يروق لكم وترفضونه حيناً آخر، ولا ندري وأنتم الموقعون على المبادرة والألية وفيمكم أثنان من الأقطاب من أعدوا الألية مع ممثل المؤتمر وحق رئيس الجمهورية هم من قرروه أثناء صياغة ألية المبادرة الخليجية، وإنه لأمر بالغ الخطورة أن تنقلبوا على الألية وعلى رئيس الجمهورية وتغلبوا أهواءكم ورغباتكم الجامحة بإشغال نار الفتنة من جديد والعودة إلى المربع الأول وكان هذا الهدم أمر مباح مادمتم ترغبون به.. وإن الرأي العام يعلم علم اليقين ومعه الإشياء والأصدقاء أن حقاً أصيل لرئيس الجمهورية وفقاً للألية بحسب المسائل الخلافية في مجلس الوزراء أو مجلس النواب وقد أعطى رأيه في موضوع قانون المصالحة والعدالة الانتقالية وحسم أمره وأرسل المشروع إلى مجلس النواب... وإننا لا نقبل بأي حديث آخر ولا يمكننا أن نطمسوا معالم الحقيقة ولا أن تعطلوا نصاباً آخر للألية التنفيذية أو تعبثوا بالتسوية السياسية أو تهدموا بنياتنا أو أن تسبغوا رغباتكم الانتقامية على أعمال الفترة الانتقالية وتشرعياتها وتطروها من واقع ممارساتكم السابقة أو تحملوها وأطرافاً أخرى.

وختاماً نجد إدانتنا للعمليات الإجرامية وإسقاط الطائرات العسكرية واغتيال الطيران ورجال الأجهزة الأمنية والعسكرية وكوادرها والمواطنين ومجموع الاختلالات الأمنية المنتشرة على طول الوطن وعرضه، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكشف عن مرتكبيها والقبض عليهم، ونحمل في المقام الأول وزير الداخلية والأجهزة الأمنية المسئولية الكاملة عن ذلك.

وندعو الجهات العسكرية إلى إعلان نتائج التحقيقات الخاصة بسقوط الطائرات وكشفها للرأي العام، كما ندعو إخواننا في المشترك إلى عدم إخماد الجروح باستمرار الممارسات المخالفة من قبلهم وممثليهم بالحكومة والميليشيات المسلحة التي تعوث وتولوث بالوطن وأبنائه كما يعيث الذئب الضار بالأغنام السائمة، والترفع عن الممارسات المخالفة لأجواء الوفاق والحوار والإساءة للهيئات ورؤسائها وممثلي الشعب واستخدام المصطلحات والألفاظ المسيئة والقاء التهم جزافاً للآخرين وتضليل الرأي العام بإطلاق الكذب والعودة بالوطن إلى المربع الأول للألية الانتقالية وحتم الآل وأعلامه وأبنائه التي ما تحقق من تسوية وحوارات ومساع لإنهاء الأزمة وإنقاذ الوطن والحفاظ على وحدة وأمنه واستقراره والوصول إلى مشروع وطني للدولة المدنية الحديثة التي ينشدها الجميع.

وندعو فخامة الأخ رئيس الجمهورية - باعتباره راعي التسوية وعملية الوفاق والأمين عليها - إلى وضع حد للتصرفات والممارسات التي يقوم بها الإصلاحيين وشركائهم بجزء منها بجهة أعضاء اللقاء المشترك، والتوقف عن النيل والمساس بالمؤسسات الدستورية وقياداتها والمؤتمر الشعبي العام وقياداته التي لم يكف المشترك منذ بداية الأزمة وحتم الآل وأعلامه عنها لما يشكّل استمرارها من مخاطر على أجواء الوفاق والحوار. وإن المؤتمر الشعبي العام الذي كان ولا يزال مؤمناً بولاءات ويعمل بكل جهد لإتجاهه وتجنب اليمن ويلات الحروب والانقسام والتمزق، ليدعو الشركاء في اللقاء المشترك إلى أن يتحلوا بنفس الروح وبيتعدوا عما تعودوا عليه وصار ديناً لهم ويقدرُوا معاناة المواطنين وصبرهم وقد ساهم الضرب ولولا العزائم التي يمتلكونها والصبر لطفح الكيل... والله نسال أن يوفق الجميع إلى جادة الصواب وأن تتسم أعمالهم وأقوالهم بالموضوعية والصدق... والله من وراء القصد.

صدر عن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٥/١٦م

- حقائق للرأي العام :
- اليمن شهد في 3 يونيو 2011م أبشع عملية إرهابية بتفجير مسجد الرئاسة
- أمر بالغ الخطورة أن ينقلب المشترك على آلية المبادرة وعلى رئيس الجمهورية
- وزارة التعليم العالي أكدت أن مشروع القانون الذي أرسل للبرلمان تعرض للحنف والتزوير من قبل الإصلاحيين
- رئيس الوزراء طلب من محافظ تعز أن يتفق مع رئيس حزب الإصلاح لإجراء التغييرات في جامعة تعز
- أحزاب المشترك تطلب بانتخاب رؤساء الجامعات وترفض الانتخابات لرئاسة البرلمان والمحافظين
- الحديث عن المحاصصة التي يدعيها المشترك لا وجود لها في المبادرة
- تقاسم هيئة مكافحة الفساد حزبياً قتل لمهامها وتغطية على عبث الفاسدين
- المطالبة بتغيير الكادر الفني للجنة الانتخابات محاولة لإخضاع الوظائف الفنية للمحاصصة
- البرلمان لا يملك إلا أن يقر مشروع قانون المصالحة المحال من رئيس الجمهورية دون نقاش
- لجنة الانتخابات وبضغط من حزب الإصلاح عينت ستة مدراء لفروعها في ست محافظات

هذا الهراء مثله مثل الحديث عن تغيير الكادر الفني للانتخابات وإخضاع الوظائف العامة والفنية للمحاصصة وهو شيء يدعو للضحك أن تطلب أحزاب سياسية تغيير كادر بكامله بمن فيه من كفاءات وبما لديهم من خبرات وما اكتسبوه من تراكم. وشيء واحد نقوله للأخوة بالمشترك وقد قبلنا على مضمون تعديل قوام اللجنة العليا للانتخابات بإقصاء ثلاثة منتخبين مازالت مدتهم القانونية سارية واستبدالهم بثلاثة قضاة جدد خلافاً لأحكام الألية التنفيذية وجرى مخالفة ذلك النص على مرأى ومسمع وفيه تعميل لأحكام الألية التنفيذية ومخالفة لها إرضاء لجهة حزبية كانت تريد أعضاء وفقاً لهواها وتبعده آخرين لم يقوموا بأي مخالفات توجب إبعادهم وإنما لانهم لا يروقون لتلك الجهة العليا في ست محافظات جراء الهدم للقيم وللوحدة الوطنية وللسلم الاجتماعي وللحقوق؟ إننا في المؤتمر وأنتم تعلمون فيما يخص هيئة رئاسة مجلس النواب لا نرفض تطبيق لائحة مجلس النواب بإجراء الانتخابات وفقاً للألية.

وبالحديث عن قانون المصالحة والعدالة الانتقالية الذي أرسل إلى مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية الذي رفع إليه من الحكومة نتيجة الاختلاف داخل الحكومة عليه ووفقاً لألية المبادرة الخليجية رفعه رئيس الحكومة إلى رئيس الجمهورية باعتباره الفيصل عند الاختلاف، وإن

الشورى والنواب والمعايير المحددة فيه لتحقيق الغرض من إقامة هيئة وطنية لمكافحة الفساد وليس ما يريده المشترك من قسمة ومحاصصة لهيئة مكافحة الفساد ليضيف بذلك جريمة جديدة فيما يخص مكافحة الفساد بعد الجريمة السابقة التي ارتكبتها الحكومة الموقرة بالإعلان عن عدم التعامل مع هيئة مكافحة الفساد القائمة وهو أمر يندى له الجبين أن تصدر حكومة قراراً كهذا بعدم التعامل مع مؤسسة قانونية تقوم بهمة وطنية حتى لو برر ذلك بأن فترة عمل أعضائها كما يرضون قد انتهت لأن تلك الخطوة ستخلق مشكلة جديدة بيد جهة أخرى وأعاق المشترك إجراء تلك الانتخابات، والأصل أن تظل الهيئات والجهات المنتخبة حتى ينتخب البديل ولا تتوقف أعمال الهيئات وتصدر الحكومة بعدم التعامل معها لأنها هربت عن عمد من فساد بعض أعضائها ومن أن تقوم الهيئة بواجبها بكشفهم ومتابعتهم وغسلت الحكومة على أعمال الفساد والمخالفات وعبثها بالمال العام.

وكنا نتمنى على قيادة المشترك أن تتطلع على مضماني محاضرة مدير البنك الدولي في اليمن وأثل زقوت التي ألقاها في جامعة صنعاء بتاريخ ٧ مايو الجاري وتحدث فيها عن عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة الفساد، مشيراً إلى وقوعها في فساد كبير وعدم وجود برامج واضحة، وتوضيحية أن خطة العمل التي وضعتها الحكومة بالتنسيق مع المانحين لتكون خارطة طريق للحكومة لمكافحة الفساد لم تنفذ في مختلف مكوناتها، متمنياً أن ينتهي العمل بالتعطيل الذي شهدته الهيئة العليا لمكافحة الفساد وأن تعود سريعاً لمزاولة مهامها في التحقيق بقضايا الفساد ومحاسبة الفاسدين.

أملاً في أن لا يتدخل السياسيون في اختيار أعضاء هيئة مكافحة الفساد وفي اختيار أعضاء محكمة مكافحة الفساد.. معتبراً استمرار توقف هيئة مكافحة الفساد يفتح الشك في قدرة الحكومة وعزمها على محاربتها.

وحذف وإضافة على نصوصه بعد خروجه من الحكومة على أيدي يعلمها الإخوة في الإصلاح، وكان الأولى أن تتم عملية تحقيق بجريمة التزوير في المقام الأول.

هل لجأوا للانتخابات بعد أن فشل باسندوة في تغيير رؤساء الجامعات وقياداتها كما كان يزعم لجامعة تعز الذي رشح لها - من تلقاء نفسه ودونما عقد للمجلس الأعلى للجامعات أو علم لوزارة التعليم العالي - رئيساً ونواباً وزعم بين أحزاب الإصلاح والاشتراكي والناصري، وعندما طرح عليهم محافظ تعز أن تلك الخطوة ستخلق مشكلات وأنها غير عملية وأن بعض من تم اختيارهم أقل كفاءة من القائمين حالياً، إذا برئيس الوزراء يطلب منه أن يتفق على تعديل الأسماء مع رئيس فرع الإصلاح بتعز.. وهذا غييض من فيض للأخوة والاجتثاث.

إن سؤالاً كبيراً يطرح نفسه: كيف يدعو الإخوة في المشترك للانتخابات رؤساء الجامعات ويرفضون الانتخابات لرئاسة مجلس النواب الحكومية بالمحافظين الحكومية بقانون ويريدونها قسمة ومحاصصة؟! ثم كيف نفسر رفضنا خطوة الإيجابية التي اتخذها محافظ تعز الأستاذ شوقي أحمد هائل سعيد بأن يتم التغيير للوظائف المطلوب تغييرها في تعز من خلال الإعلان والمسابقة والمفاضلة بين أصحاب الكفاءات وهي الخطوة التي وجهت برفض من الإصلاح وحول على أرضها مدينة تعز إلى غابة وحوش آدميين ورساتنة من المسلحين والميليشيات التي اعقلت أعمال المحافظ والأجهزة التنفيذية والتعليمية ومارست وسائل إعلام الإصلاح عملية تشهير مسيئة للمحافظ وأباحت لميليشياتها القتل والنهب للمواطنين وترويع السكنية العامة وقطع الطرقات وتحويل جزء كبير من مدينة تعز إلى مدينة أشباح وأغلقت العديد من أجهزة الدولة بالقوة مثلها مثل حال مدينة عدن التي عاثوا بأمنها واستقرارها.

إننا نتساءل هل يستقيم الحال في الامرين أما الحديث عن هيئة مكافحة الفساد اليمنية بها مجلس الشورى أولاً ومجلس النواب ثانياً، فالأصل القانون الخاص بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وما استهدفه المشرع وما حدده من مهام لمجلسي

وقفت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في اجتماعها الخميس أمام حالة التصعيد الخطير الذي تمارسه أحزاب اللقاء المشترك وأفتعلها للإشكالات والأزمات العديدة بهدف تعكير الحياة العامة وتدمير عملية التسوية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن والجهود الكبيرة التي يبذلها فخامة الأخ رئيس الجمهورية المشير عبد ربه منصور هادي لإنجاح التسوية ومهام الفترة الانتقالية للخروج بالوطن إلى بر الأمان والمضي قدماً بمسيرة الحوار الوطني الشامل من خلال مؤتمر الحوار الوطني منذ إنعاقه في مارس الماضي والتفأول الذي عم الوطن كله بانعقاده والأمال بتحقيقه للأهداف المرجوة منه.

وأست اللجنة العامة للسعي الحثيث للحزب الرئيسي في المشترك التجمع اليمني للإصلاح الذي يعمل بكل إصرار على تعطيل مؤسسات الدولة وأجهزتها والاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة من خلال اجتثاث القيادات الكفوة والمتخصصة بحزبين من أعضائها غير متخصصين أو مؤهلين خلافاً لقانون الخدمة المدنية ومبادئ الوظيفة العامة، والقيام تارة بأعمال الفوضى والميليشيات المسلحة التي تعبت بكل مقدرات البلد ومكتسباته وسلمه الاجتماعي وروح الوفاق الوطني والممارسات والإجراءات التي يمارسها وزرأوه، وتارة عبر التصريح الإعلامي والافتراءات والتضليل وإصدار البيانات والتصريحات التي يطل بها على الناس من وقت إلى آخر وآخرها وليس الأخير البيان الصادر باسم أحزاب اللقاء المشترك يوم ١٥ من هذا الشهر والذي حمل فيه على مجلسي النواب والشورى وقيادة مجلس النواب ومن أسماهم ببقايا النظام، وهو يعلم أن تلك المؤسسات الدستورية محكومة بالدستور والقانون في المقام الأول ومعنية بالإسهام بالتسوية السياسية، وأن من أسماهم ببقايا النظام هم جزء لا يتجزأ من التسوية السياسية وشركاء في الحكومة ومشاركون فاعلون في الحوار، وهم على رأسهم الزعيم عبد الله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام الرئيس السابق للجمهورية اليمنية - من غلبوا مصلحة الوطن على حقهم المشروع وعلى التأييد الشعبي الكبير الذي منحه لهم الشعب من خلال الانتخابات أو التأييد الجماهيري الضخم الذي شهدته الساحات اليمنية أثناء الأزمة وحتى اليوم وجنوب اليمن وأبناءه الدماء والدمار الذي كان قد خطط له حزب الإصلاح وحلفاؤه ودميين وعسكريين - وبناشروا بتنفيذ في العديد من المناطق والمحافظات وعلى رأسها أمانة العاصمة التي نالها النصيب الأوفر من القتل والدمار والاستيلاء على مؤسسات الدولة وأجهزتها وسرقت جمع جهازاً نهاراً، وشهدت وشهد الأمانة وكله والعالم أجمع تنفيذ أبشع عملية إرهابية في التاريخ هي عملية تفجير جامع الرئاسة في أول جمعة من رجب ٢٠١١م، مستهدفين حياة رئيس الدولة ورؤساء الهيئات الأخرى وقيادة المؤتمر الشعبي العام والمصلين في الجامع، وهو ما لم يسبق لأقنع المجرمين وأبشع محرقة الإرهاب القيام به بجعل بيت من بيوت الله مسرحة لجرأهمهم.. وإن إصدار المشترك لبيانه بالتزامن مع مرور سنتين على جريمة مسجد الرئاسة يدعو للتأمل في الأهداف التي قصدوها من وراء إصدار البيان بالتزامن مع هذه المناسبات.

أما ما تضمنته البيان من ألفاظ ومصطلحات مسيئة حملها في طياته تترفع عن الرد عليها مكتفين بإيضاة الحقائق للرأي العام بشأن الادعاءات الواردة فيه بدءاً من مشروع قانون الجامعات الذي أعده مجلس النواب إلى الحكومة، مكلفاً الحكومة والمجلس الأعلى للجامعات وقيادة الجامعات بإعداد مشروع متكامل للجامعات وليس اجتزأؤه على انتخاب رؤساء الجامعات، متجاهلين ما يعم الجامعات اليمنية من مشاكل واضرابات وتعثر واختلالات عطلت العملية التعليمية وضربت بأطنابها لشهور وما زالت، بالرغم من أن وزارة التعليم العالي أكدت للمجلس أن مشروع القانون الذي أرسل إلى مجلس النواب لم يكن المشروع المعروض على الحكومة وإنما جرت عملية تزوير

والمجلس الأعلى للجامعات وقيادة الجامعات بإعداد مشروع متكامل للجامعات وليس اجتزأؤه على انتخاب رؤساء الجامعات، متجاهلين ما يعم الجامعات اليمنية من مشاكل واضرابات وتعثر واختلالات عطلت العملية التعليمية وضربت بأطنابها لشهور وما زالت، بالرغم من أن وزارة التعليم العالي أكدت للمجلس أن مشروع القانون الذي أرسل إلى مجلس النواب لم يكن المشروع المعروض على الحكومة وإنما جرت عملية تزوير